أمن اللَّبْس وأثره
« في القاعدة النحوية »

للدكتـــــوره
عيشة أبوالفتوح سيد أحمد الحداد
المدرس بقسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالإسكندرية - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث تحت عنوان

« أمن اللّبْس وأثره في القاعدة النحوية »

ويتكون هذا البحث من:

أ – المقدمة.

ب – دراسة تمهيدية عن اللّبس ومعناه عند النحاة.

جـ - خاتمة فيها نتائج البحث.

وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثر أمن اللبس في الإعراب.

المبحث الثانى: أثره في ترتيب الجملة وتغيير القاعدة.

المبحث الثالث: اختلاف النحاة في الأخذ به وتأثيره في المعنى.

❁❁❁

المقدمة

كثيراً ما نسمع أن النحو علم الصناعة اللفظية وأن الاهتمام بالمعنى من حظ العلوم الأخرى مثل علم البلاغة والأدب وهذا الكلام في مجمله ليس صحيحاً لأن اللغة غايتها القصوى التفاهم وهو إيصال الأفكار إلى السامع مع مراعاة النظام اللغوي فاللغة هي وعاء المعنى، وشرط الإفادة عند التحدث هو عدم اللبس وإفهام المعنى للسامع بعيداً عن الشك والإبهام.

يقول الدكتور تمام حسان: -

" إن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لاتصلح واسطة للإفهام والفهم وقد خُلِقَت اللغات أساساً للإفهام "(١).

هذا وقد اهتم النحاة من أولهم إلى آخرهم بوضوح المعنى وجلاء الفهم والبعد عن الغموض والإفهام وهذا يدل على حكمة العرب والنحاة الذين نقلوا عنهم.

يقول ابن جنى :- " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال – فإن قيل – فهلا عكست الحَال فكان خرقاً أيضاً قيل الذي فعلوه أجزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة فَرُفِعَ الفاعل لقلته ونُصِبَ المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون(٢).

فهذا يدل على حكمتهم في كلامهم وقواعدهم.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٢٣٣ / للدكتور: تمام حسان وراجع اللغة بين المعيارية والوصفية صـ٥٨.

(٢) راجع الحقائق جـ١صـ٥٨، وراجع الأشباه والنظائر جـ١ صـ٣٣٩، جـ٢ صـ٦٦.

ويقول الجاحظ: -

" يكفي مُلاَحِظ البلاعة ألا يؤتي السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتي الناطق من سوء فهم السامع [1].

وكما أن هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه وهي جعل المصلحة غاية فهناك قاعدة مثلها في الأهمية في أصول النحو تجعل الفائدة هي الغاية، والفائدة تعني لا خطأ في الكلام ولا تَلبُّس في الإفهام لذلك **قال ابن مالك**:

وإن بشكل خيف لبسٍ يُجَّتنب.....

لذلك نجد بعض النحاة قد عقد فصولاً وأبواباً عن اللبس ومواضعه كما فعل ابن هشام في المغني عندما تحدث عن بيانه عن اللهجات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فقد جعل الجهة التاسعة منها ألا يتأمل عند وجود المشتبهات [2].

كما عقد السيوطي في الأشباه والنظائر فصلاً تحت عنوان "اللبس محذور " تعرض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم وبنوا عليه تصوراتهم وتعليلاتهم لمباحث اللغة وذكر لذلك أمثلة في أبواب النحو والصرف والمعاني وغيرها [3].

وإن شاء في هذا البحث نحاول تلمس هذا الوضوع وبحثه عند النحاة.

---

(١) البيان والتبيين جـ١ صـ٨٧.

(٢) المغني صـ٧٢٩.

(٣) الأشباه والنظائر جـ١ صـ٣٣٧.

ب – دراسة تمهيدية: -

معنى اللبس في اللغة و عند النحاة.

أولاً معناه في اللغة: -

في لسان العرب:

اللَبْس بالفتح مصدر قولك لبست عليه الأمر ألبسْ خلطت، واللـبس بالكسر مثله واللَبْس واللَبَّس اختلاط الأمر، لبس عليه الأمر يلبسه لبساً، والتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، والتبس عليه الأمر أي اختلط، واشتبه، والتلبيس كالتدليس والتخليط شُدِّد للمبالغة(١).

وفي مقاييس اللغة: -

" لبس " اللام والباء والسين أصل صحيح واحد يدلُ على مخالطة، ومداخلة من ذلك لبست الثوب ألبسته وهو الأصل، ومنه تتفرع الفروع، واللبس اختلاط الأمر يقال: لبست عليه الأمر ألبسِه بكسرها قال الله تعالى: ﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ (٢).

وفي الأمر لَبُسَة أي لبس تواضع واللبس اختلاط الظلام ويقال لابست الأمرَ ألابسه..... (٣).

وفي معجم تهذيب اللغة: -

" اللَبْس اختلاط الأمر يقال أمرهم لَبْسُ قال ويقال كشف عن الهودج لبَسَه، قال لبَسَ الكعبة ما عليها اللباس، لبس من الملابسة والتبَس عليَّ الأمر يلتبس أي اختلط "(٤).

ثانياً معناه عند النحاة: -

يقول سيبويه: – " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد ".

---

(١) اللسان "لبس" وراجع المعجم الوسيط " لبس".

(٢) من الآية رقم (٩) من سورة الأنعام.

(٣) مقاييس اللغة لابن الفارس جـ٥ صـ٢٣ "لبس" تحقيق: أ. عبد السلام هارون ط: دار الجليل.

(٤) معجم تهذيب اللغة للأزهري جـ٤ صـ٣٢٢٨.

" ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا تري أنك لو قلت – كان إنسانٌ حليما أو كان رجل منطلقاً كنت تلْبسُ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللَّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ " (١).

ونلاحظ أن اللبس هنا بمعني الشيء المجهول والمعرفة أعرف ولذلك قال: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام (٢).

ويري المبرد أن اللبس في الكلام هو الإشكال والغموض يقول: –

" والوجه في كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرَ الشيء في موضعه ليزول اللبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل (٣).

وكذا يسميه ابن يعيش (٤).

وعند ابن جني الإلباس هو الإلغاز وعدم الفهم.

يقول: "والمجاز إذا قال – ألا تري أنْ لو قال رأيت بحراً وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه فلم يجز قوله لأنه إلباس وإلغاز على الناس (٥).

وذكره أيضاً مرادفاً للإشكال (٦) مثل المبرد.

وهو عند ابن مالك مرادف للتوهم: –

" وإن كان المؤكِد، والمؤكَد جملتين وأمن توهم كون الثانية غير مؤكِدة فأجود الفصل بينهما بعاطف " (٧).

ويسمى عند ابن هشام إبهاماً يقول: –

" ويجب الترك عند إبهام التعدد " (٨).

---

(١) الكتاب جـ١ صـ٤٨.

(٢) نفس المرجع جـ١ صـ٣٢٨.

(٣) المقتضب جـ٣ صـ١١٨.

(٤) شرح المفصل جـ٤صـ١٧٥.

(٥) الخصائص جـ٢ صـ٣٦٦.

(٦) نفس المرجع جـ٢ صـ١٩٣.

(٧) شرح التسهيل جـ٣ صـ٨٠٥.

(٨) أوضح المسالك جـ٣ صـ٢٤.

وكذا عند أبي حيان [1]. ولو تأملنا لوجدنا أن المعنى واحد فلا فرق بين الإشكال والإبهام والغموض والإلغاز فكلها تقع تحت اللبس.

هذا وقد عقد السيوطي في الأشباه والنظائر فصلاً تحت عنوان " اللبس محذور " تعرض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم وأسسوا بناء عليه تصوراتهم وتعليلاتهم لمباحث اللغة فاللبس محذور عندهم ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك ولهذا بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيها وتحدثوا عن اللبس في معظم أبواب الصرف والنحو والمعاني من ذلك قولهم:

" يجوز أن يقال في النداء يا أبت و يا أمت بحذف الإضافة وتعويض التاء عنها ".

قال ابن يعيش : " ولا تدخل هذه التاء عنها عوضاً في ما له مؤنث من لفظه لو قلت – يا خالي، ويا عمي ويا خالة ويا عمة لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة " [2].

كما تحدث ابن هشام عن اللبس حديثاً مفصلاً عند بيانه عن اللهجات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فقد جعل الجهة التاسعة منها- ألا يتأمل عنده وجود المشتبهات.

وذكر هناك ما يحتمل المصدرية والمفعولية وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية وما يحتمل المصدرية والحال مما يمكن أن يقع فيه اللبس [3].

وكثيراً ما نجد في عبارات النحاة خوف اللبس، وأمن اللبس وهذا يشير إلى اهتمامهم باللفظ والمعنى، وقد نزلوه منزلة قوية من النفس مكتسبه بالمران.

---

(١) راجع الارتشاف صـ١٣٣١.

(٢) الأشباه والنظائر جـ١ صـ٣٣٨ وكلام ابن يعيش ٢/١١-١٢.

(٣) المغني جـ٢ صـ٧٢٩.

يقول ابن الشجري: -

" ويعود الضمير إلى معلوم فقد تقرر في النفوس فقام قوة العلم بـــه وارتفاع اللبس فيه مقام تقدُّم الذكر له كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (١)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَـرَكَ عَـلَى ظَهْرِهَـا مِن دَابَّةٍ﴾(٢)..... " (٣).

وهكذا كان تعريف النحاة للَّبس ونحن بدورنا نقف عند كل مسألة ذكر فيهـــا النحاة هذا المفهوم ونعرف نماذج من كل باب من عند سيبويه حتـــى آخـــر النحاة حتى ندرك اهتمام النحاة بالمعنى والمضمون مع محـــافظتهم علـــى القواعد النحوية.

❁❁❁

(١) الآية رقم (٢٦) من سورة الرحمن.
(٢) من الآية رقم (٤٥) من سورة فاطر.
(٣) أمالي ابن الشجرى جـ٣ صـ١١٧.

المبحث الأول
أثر أمن اللبس في الإعراب

وتحته : -

أولاً: لماذا وُضع الإعراب ؟

ثانياً: أثر الخوف من اللبس في الترخص في الإعراب.

ثالثاً : اللبس فى حركة اللام عند سيبويه.

أولاً : لماذا وضع الإعراب : -

الإعراب هو: الإبانة عن المعاني بالألفاظ يقول ابن جنى :-

وهو مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ومنه فلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه، ومنه عَربت الفرس تعريباً إذا بزغته.....

وأصل هذا كله قولهم العرب، وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان ومنه قوله في الحديث" الثيب تعرب عن نفسها "[1]..... [2].

ونفهم من كلامه أن .

" العلامات الإعرابية تشير إلى معاني يُقصد إليها وتلك الحركات دليل عليها وما كان للعرب أن يلزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً بل لقد كانت حارساً لأمن اللبس في النظام والسياق معاً"[3].

وإذا كانت الحركات الإعرابية دليل على المعاني وكذلك البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم إنما سموا بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره [4].

ولذلك جعل سيبويه البناء حركة لازمة.

يقول سيبويه: " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ".

وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف.

---

(١) راجع صحيح مسلم أخرجه أحمد جـ٤صـ١٩٢، وابن ماجة جـ٢صـ١٨٧، البيهقي جـ٧صـ٢٣.

(٢) الخصائص جـ٢ صـ٤٦،٤٧.

(٣) النحو والنحاة للدكتور: أحمد عرفة صـ١١٢.

(٤) الخصائص جـ١ صـ٤٨.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب ، والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر، والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع، والضم، والجزم والوقف وإنما ذكرت (لك) ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب (١).

فنفهم من كلام سيبويه كيفية مجاري الإعراب ثم الفرق بين الإعراب الذي يُحدثه العامل والبناء الذي لا يزول عن الكلمة لغير شيء.

وكلامه يدل على أن لهذه الحركات دوراً في تمييز المعانى.

وقال الزجاجي: " إنما ذَكر سيبويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الإعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني – وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول والمضاف و المضاف إليه في الإعراب إذا اختلفت معانيهن " (٢).

ولذلك يقول ابن جنى: الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

" ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت فقد تقول – ضرب يحيى بشرَى فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه.

قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله مما يُخفَى في اللفظ حاله أُلزِمَ الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب.

---

(١) الكتاب جـ١ صـ١٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي صـ١٣٨،١٣٧ مختصراً.

فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى – لك أن تقدم ، وأن تؤخر كيف شئت... وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية، أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك – أكرم اليحيان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كلم هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل ، والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بياناً لما تعني (١).

فهذا دليل على أن ابن جنى يرى الإعراب يوضح المعنى، وإن كان هناك لبس في العبارة نلتزم بنظام الجملة ويُعتمد على القرينة اللفظية أو الحالية.

وقال ابن مالك موضحاً أثر الإعراب في المعاني: –

" وينبغي أن تعلم أن المعاني التي تعرض للكلم على ضربين: – أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير، والجمع ، والمبالغة، والمفاعلة والمطاوعة، والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثاني من الضربين: ما يُعْرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة وكون الفعل المضارع مأموراً به ، أو معطوفاً، أو علة ، أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض (٢).

ويقول السيوطي: -

" إنما وضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف، والمضمرات، والإشارات، والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معاني مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل،

---

(١) الخصائص جـ١ صـ٤٦،٤٧ مختصراً.

(٢) شرح التسهيل جـ١ صـ٣٩.

ونصب المفعول فإن ذلك لحذف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب.....

ومن ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف، واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن... " (١).

وهكذا كان الإعراب في اللغة لرفع اللبس والاختلاط والتمييز بين الفاعل والمفعول وغيرهما.

ثانياً: الخوف من اللبس أدى إلى مخالفة القاعدة حيث نصب الفاعل ورفع المفعول به.

فمن المسلم به أن النحاة مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به لكن قد يكون العكس خوفاً من اللبس فى بعض الأبيات والأساليب.

يقول ابن جني: " باب في الاستحسان "

" وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف.....

وليس بجار بجري رفع الفاعل ونصب المفعول.....

فإن قلت فقد قال الجعدي: –

حتى لحقنا بهم تعُدِي فوارسنا كأنَّنا رَعُنُ قف يرفُع الآلا (٢)

فرفع المفعول ونصب الفاعل قيل: لو لم يحتمل هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على سَمْت من القياس، ومَطْرَب متورد بين الناس، ألاترى أنه على كل حال قد فُرِق بين الفاعل والمفعول وإن اختلفت جهتا الفرق.....

---

(١) الأشباه والنظائر جـ١ صـ٣٣٧.

(٢) البيت من بحر الوافر، الرعن: الأنف العظيم من الجبل تراه متقدما وقيل هو أنف يتقدم الجبل والقف ما ارتفع من الأرض راجع اللسان " رَعَن "، قف ومحيط المحيط صـ٧٥٠، راجع هامش الخصائص جـ١صـ١٣١، والشاهد في البيت رفع المفعول " رعنُ قفُ " ونصب الفاعل " الآلا " وحاول ابن جنى توجيهه إلى غير ذلك ثم اعترف بأن هذا جائز.

فإن قلت فقد قال الأعشى: -

إذ يرفع الآل رأسَ الكلب فارتفعا ..... البيت[1]

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول.

قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز [2].

وقال الزجاجي: -

" وقد جاء في الشعر شيء قلبَ مفيد مفعوله فاعلاً وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورة وأنا أذكر لك منه شيئاً فمنه قول الشاعر:

غذاة أحلت لابن أصرم طعنةً حصين عبيطات السدائفُ والخمرُ [3]

فقلب فنصب الطعنة وهي التي أحلت له ورفع المفعول [4].

وهذا جعل ابن مالك يقول: –

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجر ولا تقس

وقال ابن الطراوة: -

بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [5]

فابن كثير وهو القارئ المكي[6] من القراء السبعة بنصب آدم وبرفع كلمات.

---

(١) صدره – إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة وهو يتحدث عن عنز اليمامة ورأس الكلب جبل اليمامة راجع الديوان ٧٤.

(٢) الخصائص جـ١ صـ١٣٠،١٣١ بتصرف.

(٣) راجع المقتضب جـ٢صـ٤٣ – شرح الكافية الشافية جـ٢ صـ٦١٢ – البسيط جـ١ صـ٢٦٢ – الأشباه والنظائر جـ١ صـ٣٣٧ –.

(٤) الجُمل للزجاجي صـ٢٠٤،٢٠٣.

(٥) من الآية رقم (٣٧) من سورة البقرة.

(٦) وقد قرأ بعض القراء " فتلقى آدمَ من ربه كلمات " فجعل الفعل للكلمات والمعنى والله أعلم واحد. (راجع معاني القراء جـ١ صـ٢٨).

ثم قال: -

" إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو ضرب زيد عمراً لو لم ترفع زيداً وتنصب عمراً لم يعلم الفاعل من المفعول [1].

وقال ابن مالك أيضاً " وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان فى جملة واحدة ففاعل منصوب ومفعول مرفوع "[2].

وقال ابن هشام :-

" من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس مثل: خَرقَ الثوبُ المسمارَ، وكسر الزَجاجُ الحجَر وقال الشاعر: -

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر[3]

وسمع أيضاً نصبهما كقوله: -

قد سالم الحيَّاتَ منه القدَمَا الأفعَوانُ والشَجاعُ الشحَجمَا[4]

---

(١) البسيط لابن أبي الرفيع جـ١صـ٢٦٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٢/١.

(٣) البيت من البسيط للأخطل واللسان "بحر" والأشمونى ٤٩/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٥/٨ والدرر ١٤٤/١، والشاهد فيه رفع هجر ونصب السوءات وهى البالغة، وهجر متبوعة كما رفع الثوب وهو المخروق ونصب المسمار وهو الخارق " قنافذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سري الليل يقال – أسرى من تنفذ وهداجون فَعالّون من الهدج بالاسكان وهو السير السريع.. والأصول جـ٣صـ٤٦٣ – راجع المغني جـ٢صـ٨٠٧ – شرح أبيات المغني – ضرورة الشعر صـ٧٧٧.

(٤) البيت من بحر الوافر راجع المغني جـ٢صـ٨٠٧ ونسبه ابن جنى رواية نصب الحيات إلى الكوفيين جـ٢صـ٤٣٠، والشاهد في هذه الأبيات إعطاء الفاعل إعراب المفعول من باب الضرورة والله أعلم.

في رواية من نصب الحيات..... " (١).

وإذا حمل بعض النحاة هذه الأبيات على الضرورة الشعرية فقد دل ذلك على بعدهم عن اللبس في الكلام حتى لو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة أساسية في النحو حيث رفع الفاعل ونصب المفعول وذلك لشدة اهتمامهم بالمعنى ومحافظتهم عليه قبل الحفاظ على القاعدة النحوية.

❁❁❁

(١) المغني جـ٢صـ٨٠٧.

ثالثاً: أثر أمن اللبس فى حركة اللام

تلتبس حركة اللام في باب الاستغاثة والتعجب باللام في باب الابتداء والإضافة عند سيبويه ومن تبعه.

يقول سيبويه: " هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة ".

وذلك في الاستغاثة والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة وذلك قول الشاعر وهو مهلهل [1]:

يا لبكرٍ انشروا لي كليباً يا لبكراً أين أين الفرار [2]

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً وهذا منه وعيد وتهدد، وأما قوله يالبكرٍ أين أين الفرارُ فإنما استغاث بهم لهم أي لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيداً " [3].

وقال: -

" ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك لعمرو خير منك..... " [4].

وقال سيبويه في موضع آخر: -

هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله " ضمن ذلك قولك: لعبد الله مالُ ثم تقول – لك مالُ وله مالُ فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لعليُ ولهذا أفضلُ منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأن هذا

---

(١) انظر الخصائص جـ٢صـ٢٢٩ – وحديث البسوسي صـ٥٣ – والخزانة جـ١صـ٢٠.

(٢) البيت من بحر المديد الشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على " بكر " للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح مع الضمائر. راجع الكتاب ٢/٢١٥ والخزانة ١/٣٠٠.

(٣) الكتاب جـ١صـ٢١٥ مختصراً.

(٤) نفس المرجع جـ١صـ٢١٨.

الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ألا تراهم قالوا: يا لَبَكْر حين نادوا لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا"[1].

وقال السيرافي شارحاً: -

" فإن قال قائل: لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له؟ قيل لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما قد تدخله اللام المكسورة لأنك إذا قلت يا للمظلوم فمعناه أدعوكم للمظلوم فهو على منهاجه في غير النداء والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامه أولى [2].

ثم علل السيرافي كسر اللام هنا فقال: -

" إنما كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمر لأن حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغير الإعراب ولا تدل على مواضعه من الرفع والنصب والجر وحروف المضمرات بأنفسها تدل على مواضعها من الإعراب فلذلك كسروا اللام مع الظاهر لأنهم لو فتحوا لم يعلم – أهي لام الإضافة والملك الخافضة أم لام التوكيد وإنما كان أصلها الفتح لأن الباب في الحروف المفردة أن تبنى على الفتح فإذا وصلتها بالمكنى عادت إلى أصلها.... " [3].

وندرك مما سبق أن اللام المفتوحة في الاستغاثة فُتحت على الأصل ليفرق بينها وبين اللام التي للتعجب إذا قلت – يا للعَجب.

كما فتحوا اللام مع المضمر وكسروها مع الظاهر في باب الإضافة خوفاً من اللبس باللام التي للتوكيد لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها كما شرح السيرافي.

---

(١) الكتاب جـ١صـ٣٧٦،٣٧٧.

(٢) شرح السيرافي بهامش الكتاب جـ١ صـ٢١٨.

(٣) هامش الكتاب جـ١صـ٣٧٦،٣٧٧.

ولذلك قال المبرد: -

" فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة يقول – يالَلناس... فإذا دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول– يا لِلعجب....

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي وصفنا وكان التغيير لها ألزم فأما قولنا فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح تقول – هذا لَه، وهذا لك وإنما كسرت مع الظاهر فراراً من اللبس لأنك لو قلت – إنك لهذا وأنت تريد: لَهذا لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد..."(١).

وهكذا كانت حركة الإعراب وتغييرها نتيجةً للبس بين لام الإضافة ولام التوكيد واللام التي إستغاثة وغيرها.

كذا ذكره النحاة. (٢)

ويقول السيوطى :

"وإنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فإنها مفتوحة مثلها : ولا يكفى الإعراب فارقاً لوجود اللبس فى المقصور والمبنى فى حالة الوقف "(٣).

وهكذا كان من أثر الخوف من اللبس امتناع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا تلتبس لامه بلام الابتداء.

---

(١) المقتضب جـ٤صـ٢٥٤،٢٥٥ مختصراً وراجع الكامل جـ٧ صـ٢١٣ –وشرح التسهيل ٤٠٩/٣ – وراجع شرح الكافية جـ١ صـ١٣١.

(٢) راجع الأصول لابن السراج ٣٥٢/١ والإيضاح ص٨١ والجنى الدانى ص١٠٤ وشرح الكافية ١٢١/١، والأشباه والنظائر ٣٣٧/١ فما بعدها.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٤١/١.

المبحث الثاني

أمن اللبس له أثره في ترتيب الجملة وتغيير القاعدة النحوية وذلك في تقديم ما حقه التأخير أو إلزامه بمحله والفصل بين المتلازمين والحذف والإضمار وتغيير القاعدة النحوية المسلم بها.

ونوضح ذلك على النحو التالي: -

أولاً: ظاهرة التقديم والتأخير فى بعض الحالات.

أ) التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر.

ب) التقديم والتأخير في الفاعل والمفعول به.

ج) تقديم الحال.

د) تقديم الصفة.

ثانياً: ظاهرة الفصل في بعض الحالات.

أ) الفصل بين خبري المبتدأ بضمير الفصل ولام الابتداء.

ب) الفصل بين الجملة المؤكدة والمؤكدة.

ثالثاً: الحذف ومنه:

أ) حذف الفعل.

ب) حذف الفاعل.

ج) حذف المضاف.

رابعاً: الخروج على القاعدة المألوفة وذلك في عدة مسائل:

أ) الابتداء بالنكرة.

ب) العطف على المعنى في باب الفعل والمفعول معه.

ج) خروج أداة النداء " يا، ووا " إلى استعمال آخر.

د) حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة في المعنى.

❁❁❁

أ) التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر وعلاقته بالخوف من اللبس:

الأصل في المبتدأ والخبر من حيث الرتبة أن يكون المبتدأ أولاً والخبر ثانياً لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به وقديقع في الكلام لَبَس فيؤدي إلى خلاف ذلك في عدة حالات: –

١ – الالتزام بتقديم المبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر ".

قال ابن مالك "جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس فلو كان المبتدا والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك " (١).

ويقول الشيخ خالد:

" فالمعرفتان نحو زيد أخوك فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرَف السامع زيداً بعينه، واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول – زيد أخوك (٢).

والنكرتان المتساويتان نحو: أفضل منكم أفضل منيً فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة(٣)

وقال السيوطي:

" الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد.

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٢) التصريح جـ١صـ١٧٠،١٧٢ وانظر أمن اللبس ومراتب الألفاظ / للدكتور: رشيد بلجيب.

(٣) التصريح ١٧٢/١ وراجع أوضح المسالك جـ١ صـ٧١ – ابن عقيل جـ١ صـ١٠١ – الأشمونى جـ١ صـ٢١٠.

ويجب التزام الأصل لأسباب: -

أحدهما: أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين، ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فإن كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة " (١).

وهذا يدل على أن اللبس ينتفي إذا كان في الكلام قرينة لفظية كما تقول – رجل صالح حاضر، فالصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت.

والثاني: كما مثّل ابن عقيل بقوله: أبو يوسف أبو حنيفة فالتشبيه يقضي بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه، وأبوحنيفة خبره مشبه به تقدم، أو تأخر (٢).

(١) الهمع جـ٢صـ٣٢.

(٢) راجع البسيط في شرح الجمل جـ١صـ٥٩ – شرح التصريح جـ١صـ١٧٣.

الحالة الثانية : وجوب تقديم المبتدأ إذا خيف التباسه بالفاعل.

يقول ابن مالك:

" ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام لم يجز تقديم الخبر لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم كقولك: في الزيدون قاموا، قاموا الزيدون على أن يكون " قاموا " خبراً مقدماً....." (١).

ويقول الشيخ خالد: -

" ومما يجب فيه تأخير الخبر أن يخالف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر، وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: زيد قام، أو يقوم فلو قُدِمَ والحالة هذه، وقيل قام أو يقوم لالتبس المبتدأ بالفاعل (٢).

ويقول ابن هشام: -

" ووجوب تأخير الخبر وهو الأصل ويجب في:

أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام بخلاف زيد قائم أو قام أبوه (٣).

وفي الهامش يقول صاحب عدة السالك: -

" فإن قلت ألستم قد جوزتم في نحو أقائم زيد وجهين من وجوه الإعراب أن يكون قائم خبراً مقدماً وزيداً مبتدأ ومؤخر.

وثانيهما: أن يكون قائم مبتدأ.

فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل فالجواب:

---

(١) شرح التسهيل جـ١صـ٢٨٥.

(٢) شرح التصريح جـ١صـ١٧٤،١٧٣.

(٣) أوضح المسالك جـ١صـ١٨٨ – راجع الأشموني جـ١ صـ٢١١،٢١٠ – الهمع جـ٢صـ ٣٢،٣٣.

أن حذف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة وهي أن يكون المسند فعلاً للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع.

فإن قلت: فما الفرق بين الجملتين ؟

قلت – الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه، والفعلية تدل على تجدده وحدوثه وشتان ما بينهما [١].

وقال الشهاب القاسمي: -

" **فإن قلت:** لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى قلت – يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفين، وإفادة الأولى الثبوت، والدوام، والثانية التجدد والحدوث [٢].

وهذا يدل على عناية النحاة بالمعنى، وترتيب الجملة، ودفع اللبس والاختلاط ما أمكن.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم الخبر إذا أدى تأخيره إلى الوقوع في اللبس.

يقول ابن مالك:

ونحو عندي درهم ولي وَطَرُ ملتزم فيه تقدم الخبر [٣]

ثم قال في شرح التسهيل: -

" ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أن المفتوحة وصلتها كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٤].

---

(١) عدة السالك/ للشيخ: محيي الدين عبد الحميد بهامش أوضح المسالك جـ١ صـ١٨٨ مختصراً.

(٢) حاشية ليس على التصريح جـ١صـ١٧٣.

(٣) شرح ابن عقيل جـ١صـ٢٢٢: ٢٢٤ مختصراً.

(٤) من الآية رقم (٤١) من سور يس.

وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التصرف لدخول إنَّ على أنَّ مباشرة وفي ذلك من الاشتغال ما لا يخفى.....

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى نحو قولك: ما في الدار إلا زيدٌ وإنما عندك عمرو، وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر كقول الشاعر من الطويل:

أهابك إجلالاً وما بك قدرةٌ علـيَّ ولكـن مـلءُ عـين حبيبهـا (١)

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين وملء عين خبر واجب التقديم لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ليؤمن بذلك المحذور.

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها فمثال الالتباس بالإضافة ما في البيت من قول الشاعر – ولكن ملء عين حبيبها.

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك– معرض عن هند المرسل إليها وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى فى نحو زيداً أجله محرز لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه بأجنبى. (٢)

وقال ابن هشام مختصراً هذا الكلام:

" **التقدم ويجب في أربع مسائل:**

إحداها: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو: في الدار رجل، وعندك مال، وعندي أنك فاضل فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس " أن "

---

(١) البيت للمجنون في ديوانه صـ٥٨ – شرح التصريح جـ١صـ١٧٦ – أوضح المسالك جـ١صـ٢١ – شرح الأشموني جـ١ صـ١٠١.

(٢) شرح التسهيل جـ١ صـ٢٨٩،٢٨٨ بتصرف.

المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيره بعد "أما " كقوله:

عندى أصطبار وأما إننى جزعٌ يوم النوى فلوجدٍ كاد يبرينى[1]

لأن " إن " المكسورة و " أن " التي بمعنى لعلّ لا يدخلان هنا وتأخيره في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة [2].

هذا وإذا كانت القاعدة النحوية، وهي الالتزام بالنظام التركيبي للغة العربية تتغير لمفهوم أمن اللبس، والخوف منه فهذا يدل على أن المعنى ووضوحه قبل الصياغة اللغوية في عقل النحاة.

يقول الدكتور تمام حسان: -

" إن من أهم مصادر اللبس إذن العدول عن أصل الوضع بواسطة الحذف، أو الإضمار، أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب.

وهذا العدول إما أن يكون مطرداً إذا أمن اللبس، وذلك بوجود دليل على المحذوف، وضرورة التفسير عند الإضمار، وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين، وعلى التقديم والتأخير وهلم جرا"[3].

ونستمر في عرض حالات التقديم في أبواب النحو الأخرى التي لها علاقة بمفهوم أمن اللبس.

ب) التقديم والتأخير في باب الفاعل والمفعول به: -

أولاً: تقديم الفاعل على الفعل وعلى المفعول به.

بالنسبة لترتيب الجملة الفعلية ودور الخوف من اللبس فيه ذكر النحاة أن الجملة الفعلية المعقود فيها أولاً إنما هو المسند أي الفعل مضافاً إليه الفاعل

---

(١) البيت من بحر البسيط الشاهد فيه أننى جزع لأن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم خبره خوفاً من الالتباس بالمكسورة أو الالتباس هنا.

(٢) أوضح المسالك جـ١ صـ١٩٣،١٩٤.

(٣) الأصول في اللغة للدكتور: تمام حسان صـ١٤٨ – راجع أسباب التعدد في التحليل النحوي – محمود حسن الجاسم صـ٩٧.

ثم ما لابسته من بقية متعلقاته ولهذا لا يقوم الفاعل على الفعل أصلاً لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنه هو المقصود أولاً [1].

يقول المبرد: -

" فإذا قلت – أعطيت زيداً درهماً فقال لك: أخبر عن زيد قلت: المعطيه أنا درهماً زيدُ.

فإن قال لك أخبر عن الدرهم قلت: المعطي أنا زيداً إياه درهم فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخل الكلام لَبْس وإن لم يكن ذلك في الدرهم ولكن قد يقع في موضعه أعطيت زيداً عمراً فالوجه أن تقدم الذي أخذ، وقد يجوز المعطيه أنا زيداً درهم لأن هذا لا يُلبَس لأن الدرهم ليس مما يأخذ فإذا دخل في الكلام لَبْس فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه [2].

فعبارة المبرد تدل على أن الكلام إذا كان فيه لَبْس فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه لكنهم أجازوا تقديم الفاعل إذا لم يلتبس بالمبتدأ.

ويقول الجزولي:

" ولا يبعد عندي أن يقال إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه وذلك مع أداة تطلب الفعل إلا أن يمنع من ذلك مانع وذلك المانع في الفاعل هو أن يلبس بالمبتدأ في قولك: قام زيد، وزيد قام..... " [3].

وكذلك يُقدم إذا التبس بالمفعول.

وقال ابن مالك: -

" المرفوع بالفعل كجزئه فالأصل أن يليه بلا فاصل وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو:

---

(١) الخواطر الحسان صـ١٢٣ – راجع الحلل صـ١٤٧.

(٢) المقتضب جـ٣صـ٩٣.

(٣) البسيط في شرح الجمل جـ٢صـ٦٣٨ مختصراً.

ضرب هذا ذاك فالمرفوع في مثل هذا هو الأول وإذا لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو ضرب موسى سلمى، ولحقت الأولى الأخرى [1].

وهكذا ذكره غير واحد من النحاة [2].

وندرك من ذلك أن تقدم الفاعل على الفعل ممتنع بخاصة عند وجود لبس بالمبتدأ أما في غير ذلك يجوز وكذلك تقديمه على المفعول هو الأصل إلا إذا التبس بالمفعول به نحو: ضرب هذا ذاك يجب الالتزام بتقديمه والاعتماد على القرينة اللفظية أو المعنوية لذلك وذلك ما فسره ابن جنى[3] والرضي وابن السيد وغيرهم.

يقول الرضي: -

" مثل أكل الكمثرى موسى، واستخلف المرتضي المصطفى فالمثال الأول تعتمد قرينته المعنوية على طبيعة العلاقة بين الأكل والكمثرى، وفي المثال الثاني لابد أن يكون المستمع عارفاً بأن لقب المصطفى خاص بالرسول ﷺ وبأن لقب المرتضى خاص بأبي بكر ﷺ، ولابد أن يكون عارفاً بأن الرسول ﷺ قبض للرفيق الأعلى قبل أبي بكر فلما زال اللبس بالأدلة جاز التقديم والتأخير " [4].

وقال ابن السيد: -

" إذا أثنيت أو جمعت قلت – الموسيان اليحيون أو ضرب الموسون اليحيين جاز التقديم والتأخير وكذلك إذا وصفت أحدهما بصفة يظهر فيها الإعراب أو وكدته أو عطفت عليه عطف اشتراك أو بيان ونحو ذلك مما

---

(١) شرح التسهيل جـ١صـ٢٧٩.

(٢) الخصائص جـ١ صـ٣٥ – البسيط جـ١صـ٢٧٩ – الحلل جـ١صـ٣٥ – راجع الأشباه والنظائر جـ٢ صـ٦٦.

(٣) الخصائص ١/٤٧-٤٩ وشرح الكافية ١/٨٤.

(٤) شرح الكافية جـ١ صـ٨٣،٨٤ – راجع اللغة العربية جـ١صـ٧٢.

يرفع الإشكال جاز التقديم والتأخير وكذلك علامة التأنيث في الفعل نحو أكرمت موسى سعدى " (١).

ثانياً: تقديم المفعول به بعد " أعطى، وأعلم " وغيرهما: -

تقديم المفعول به كثير في اللغة العربية لدرجة أن سيبويه وصفه بأنه عربي جيد يقول " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول وذلك قولك ضرب زيداً عبدالله..... وهو عربيٌ جيد "(٢) وقد يجب إذا كان فى الكلام لبس.

يقول ابن السراج: -

" ومن ذلك إذا قلت أعطيت زيداً عمراً لم يجز أن تقدم عمراً على زيد وعمراً هو المأخوذ لأنه مُلبْس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخر وإذا قلت: أعطيت زيداً درهماً جاز التقديم والتأخير فقلت – أعطيت درهماً زيداً لأنه غير ملبس والدرهم لا يكون إلا مأخوذاً (٣).

ويقول ابن جنى :- والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثُرَ وشَاَع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أخرَّ فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنه قال – جزى عَدُيُ بن حاتم ربُه ثم قدم الفاعل على أنه قد قدرَّه مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا مستنكر هذا الذي صورته لك ولا يخف عليك فانه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه " (٤).

لكن قد يكون في تقديمه لبس بمفعول آخر في نفس العبارة كما الحال بعد أعطى، وأعلم.....

---

(١) الحلل لابن السيد جـ١ صـ٣٥ مختصراً.

(٢) الكتاب هامش ٣٤/١ مختصراً.

(٣) الأصول لابن السراج جـ٢ صـ٧٩.

(٤) الخصائص جـ١ صـ٢٥٦.

وكذلك أجازوا إنابة المفعول الثاني بعد"علم"عن الفاعل خوفاً من اللبس: المسلم به عند النحاة أن المفعول الأول هو الأحق بالنيابة عن الفاعل إلا أنهم انقسموا في إنابة الثاني فمنهم من منعه كالجزولي وابن هشام الخضراوي [1].

واشترط الرضي رفع اللبس عن الكلام حيث قال : -

" والذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع مع إلزام كلا من المفعولين مركزه وذلك بأن يكون ما كان جزءاً في الأصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو: علمت زيداً أباك مع اللبس في تقديم الثاني على الأول، وهذا كما قلنا في نحو: ضرب موسى عيسى وكذلك في نحو أعلمتك زيداً أباك فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه[2].

ثم قال: " وهكذا يرتفع اللبس في مفعولي علم مع إلزام كل من المفعولين مركزه وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز نحو: علمت زيداً أباك مع اللبس في تقديم الثاني على الأول..... " [3].

جـ) تقديم الحال: -

الأصل في الحال أن تأتي بعد صاحبها ولا تتقدم عليها ولكن أجازوا تقديمها على صاحبها ما لم يكن في الكلام لبس فإذا خيف اللبس وجب وقوعها بعد صاحبها.

يقول سيبويه: -

" واعلم أنه لا يقال – قائماً فيها رجل فإن قال قائل اجعله بمنزلة راكباً مَرَّ زيد، وراكباً مَرَّ الرجل..... وذلك لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن

---

(١) راجع شرح الكافية جـ١ صـ٨٤ – الكشاف جـ٤ صـ٢٩١ – البسيط جـ٢صـ٢٧٩.

(٢) شرح الكافية جـ٢ صـ٨٤ فما بعدها.

(٣) نفس المرجع جـ١ صـ٨٣ فما بعدها.

تصرف الفعل وليس بفعل ولكنهن أُنَزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل فأجره كما أجرته العرب واستحسنت".(١)

ونفهم من ذلك عدم إجازة تقديم الحال مع ضعف العامل الجار والمجرور " فيها " وجوازه مع الفعل.

ويقول المبرد: –

" فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها فقلت – جاءَ زيد راكباً، وراكباً جاء زيد "(٢).

كما اختلفوا في تقديمها على صاحبها المجرور.

يقول ابن السراج عن الحال إن كان صاحبها معرفة: -

" ومن ذلك قولك ضربت زيداً قائماً إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم على صاحبها فإن كنت أنت القائم قلت – ضربت قائماً زيداً، وإن كان زيد القائم قلت – ضربت زيداً قائماً فإن لم يُلبس جاز التقديم والتأخير وكذلك إذا قلت: لقيت مصعداً زيداً منحدراً لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت والمنحدر إلا زيد لأنك إن قدمت وأخرت التبس "(٣).

وإذا كان صاحبها نكرة يقول الرضي: -

" وذلك نحو جاءني راكباً رجل لأنه يؤمن إذن التباس الحال بالوصف إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف وأما إذا تأخر نحو: جاءني رجل راكباً فقد يشتبه أي الحال بالوصف نحو رأيت رجلاً راكباً "(٤).

وهكذا ارتبط تقديم الحال بأمن اللبس كما ذكر النحاة.

---

(١) الكتاب ٢/١٢٢-١٢٥.

(٢) المقتضب ٤/٣٠٠ وراجع شرح التسهيل ٢/٣٣٦ وشرح الكافية ١/١٨٧ والأرتشاف ٢/٣٤٧.

(٣) الأصول ٢/٢٤٥ -٢٤٦ والمقاصد من الشافية ٢/٤٧.

(٤) شرح الكافية ١/١٨٧.

د- تقديم النعت وتأخيره وعلاقته باللبس والخوف منه.

يقول سيبويه في باب ما يُنَصب في الألف[1] ".

" ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول قوله – أزيداً ضربت عمراً وأخاه، وأزيداً ضربت رجلاً يحبه، وأزيداً ضربت جاريتين يحبهما، فإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به إذ كانت صفته ملبسة به، وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدم فيه الصفة فما حسن تقديم صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبساً به ألا ترى أنك تقول مررت برجل منطلقة جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلق زيدُ وأخوه لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيدُ ملتبساً بالأخ فالتبس برجل.

ولو قلت " أزيداً ضربت عمراً، وضربت أخاه لم يكن كلاماً لأن عمراً ليس فيه من سبَب الأول شيء ولا ملتبساً به ألا ترى أنك لوقلت – مررت برجل قائم، وقائم أخوه لم يجز لأن أحدهما ملتبس بالأول، والآخر ليس ملتبساً "[2].

ونفهم من ذلك أن العامل في النعت لما كان واحداً حَسُنَ نصب الموصوف به في المعطوف والمعطوف عليه لأنه ملتبس به والصفة ملتبسة بالموصوف ومتعلقة به ويجوز في هذه تقديم الصفة.

ويقول المبرد: -

" تقول مررت برجل قائم أبوه فترفع الأب بفعله وتجرى قائماً على رجل لأنه نكرة، ووصفته بنكرة فصار كقولك مررت برجل يقوم أبوه فإن قال قائل: قد علمنا أن القيام للأب فكيف يجوز أن يجرى على رجل قيل له – لأن قولك قائم أبوه إنما هو صفة لرجل في الحقيقة ألا ترى أنك قد حليّت الرجل بقيام أبيه كما تحليه بفعله، وفصلت بهذه الصفة بينه، وبين رجل لم يقم أبوه.... كأنك قلت مررت برجل أبوه قائم ثم قدمت على هذه الجهة كان جيداً... "[3].

---

(١) يعني به باب الاشتغال.

(٢) الكتاب جـ١ صـ١٠٧، ١٠٨.

(٣) المقتضب جـ٤ صـ١٥٥.

وذكره ابن مالك في شرح التسهيل [1] حيث اتحاد العامل في النعت والمنعوت، ونصبهما، ورفعهما، وجرهما حسب العامل ونفهم من ذلك أن مفهوم اللبس عند سيبويه ومن تبعه في باب النعت المراد به ماله صلة بالموصوف وكان من سببه لذلك قال في غير موضع هذا الكلام.

ومن ذلك قوله " هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفه ما التبس به أو بشيء من سببه كمجري صفته التي خلقت له ".

فإن قلت – مررت برجل مخالطهُ داءٍ....فإذا كان يجري عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أحرى أن يجرى عليه...." [2].

وقال السيرافي شارحاً: -

" يعني ما كان الفعل من فاعله اسماً مضافاً إلى ضميره كقولك – مررت برجل ضارب أبوه رجلاً. وملازم أبوه رجلاً.

فضارب صفة، وهى اسم فاعل وفعله الضرب، وفاعله أبوه وهو سبب الأول، وأما صفة ما التبس به فنحو قولك: مررت برجل مخالطه داء فالصفة " مخالطهُ "، وهو فعل لداء وقد وقع بضمير الرجل فقد التبس به، وأما الذي التبس بشيء من سببه فقولك – مررت برجل ملازم أباه رجل فالصفة ملازم وفاعله رجل قدالتبس بالأب ووقع على ضميره [3].

فيبدو من هذا الكلام أن كلمة سبب الأول هى ما تشمل ضمير يعود عليه مثل: مررت برجل ضارب أبوه والصفة لما التبس به هى صفة ضميره كما مثل – مررت برجل مخالطه داء.

ويبدو أن تقديم الصفة غير مستحب عند النحاة.

---

(١) شرح التسهيل جـ٣ صـ١٧٨، ١٧٩ – وشرح المفصل جـ٢ صـ١٨– وراجع التصريح جـ٢ صـ١١٧ –.

(٢) الكتاب جـ٢ صـ١٩ – وراجع كذلك جـ٢ صـ٥٢: ٥٤.

(٣) هامش الكتاب جـ٨ صـ١٩٢.

وهذا ما جعل الزركشي يقول: -

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاء الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (١).

ولو تأخر لتوهم أنه من صفة الدنيا لأنها هاهنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسماً، والدنو يتعدى بمن وحينئذ يشتبه الأمر في القائلين أنهم أهم من قومه أم لا لاشتمال التأخير على الإخلال ببيان المعنى المقصود وهو كون القائلين من قومه وحين أمن هذا الإخلال بالتأخير.

وقال تعالى في موضع آخر من هذه السورة ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾(٢).

بتأخير المجرور عن صفة المرفوع (٣).

وهذا يدل على عدم تفضيله تقديم النعت وخاصة إذا كان في الكلام اختلاط ولبس.

❁❁❁

(١) من الآية رقم (٣٣) من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية رقم (٢٤) من سورة المؤمنون.

(٣) البرهان جـ٣ صـ٢٣٣،٢٣٤ – وينظر عروس الأفراح جـ٢ صـ١٦٢: ١٦٤ – وينظر نماذج أخرى نتائج الفكر صـ٣٣٠، ٣٣١.

ثانياً : المظهر الثاني من مظاهر أمن اللبس وأثره: -

ظاهرة الفصل وتحتها عدة مسائل : -

المسألة الأولى : الفصل بين خبري المبتدأ بضمير الفصل واللام

وقد أجازه النحاة لئلا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الأول ولم ير بعض النحاة تقدم ضمير الفعل مع خبره المقدم.

يقول ابن السراج عن الفصل بضمير الفصل : -

" ولا يجوز كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد وقد حكي هذا عن الكسائي ونقله الرضي عن الكسائي حيث قال "وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[1] ".

وذلك لأن الحذف من ضمير الفعل قد انتهى وهو أمن اللبس من كون الخبر تابعاً وانتظار الخبر لأن التابع لا يتقدم على المتبوع"[2].

ويقول الرضي: -

" ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لأمنهم من التباس الخبر بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن الكسائي أجاز ما لم يجزه النحويون واشترط أمن اللبس كما ذكرنا" [3].

أما الفصل باللام وضمير الفصل فهو جائز.

قال الرضي: -

" وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول [4].

وذكره أبو حيان بقوله " يجوز دخوله بينهما " [5].

---

(١) من الآية رقم (١١٧) من سورة المائدة.

(٢) الأصول جـ٢ صـ١٢٥ – شرح الكافية جـ٢ صـ٢٦.

(٣) شرح الكافية جـ٢ صـ٢٦ بتصرف.

(٤) نفس المرجع جـ٢ صـ٢١: ٢٦.

(٥) ارتشاف الضرب صـ٥٩٦.

المسألة الثانية : الفصل بين الجملة المؤكِدة والمؤكَدة :

ومن الفصل الذي له علاقة بالخوف من اللبس الفصل بين الجملة المؤكدة والمؤكَدة حيث يرى النحويون مجيء "ثم " بين الجملة المؤكِدة و المؤكدة إذا أمن توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة ومنعوا مجيئها إذا خشي توهم الجملة الثانية غير مؤكدة.

يقول ابن مالك: -

" وإن كان المؤكِد والمؤكَد جملتين، وأُمن توهم كون الثانية غير مؤكدة فالأجود الفصل بينهما بعاطف.

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ (١).

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۞ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٢).

فلو خيف توهم كون الثانية غير مؤكِدة نحو: ضربت زيداً ثم ضربت زيداً ترك العاطف لأن ذكره يخل بالتوكيد ويوهم أن الضرب الثاني غير الأول وقد جعل ابن السراج من التوكيد اللفظي قول الشاعر من الطويل: -

ألا يا اسْلَمي ثم اسلمي ثُمّت اسلميْ ثلاث تحيات وإن لم تتكلمي(٣)

.... " (٤)

وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله أيضاً: -

" وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـ " ثم "... فإن يؤمن اللبس لم تدخل " ثم " نحو ضربت زيداً ضربت زيداً فلو أدخلت " ثم " أوهم أنهما ضربان(٥).

---

(١) الآية رقم (٤، ٥) من سورة النبأ.

(٢) الآية رقم (١٧، ١٨) من سورة الانفطار.

(٣) البيت من بحر الطويل لحميد بن ثور في ديوانه صـ١٣٣ وبلا نسبة في رصف المباني صـ٤٥٣ – شرح المفصل جـ٣ صـ٣٦.

(٤) راجع شرح المنفصل جـ٣ صـ٣٦ – شرح التسهيل جـ٣ صـ١٦٦، ١٦٧.

(٥) ارتشاف الضرب صـ٩، ١٩ – أوضح المسالك جـ٣ صـ٤٤.

وهكذا يكون الفصل بين المتلازمين أثر للخوف من اللبس ولما أمنوا اللبس أجازوا الفصل وجاءت به آيات القرآن الكريم.

وهكذا كان لهذا المفهوم أثر في صياغة القواعد وتوجيهها بعيداً عن الغموض والالتباس الذي يحدث إذا تكلم المتكلم وأخذ عنه السامع لأن الغاية من اللغة هى الإفهام وتوصيل المعنى للسامع.

ثالثاً: الحذف:

وهو من آثار هذه الظاهرة في بعض الأحيان لا في كل حالات الحذف لكن أحياناً يكون الحذف سبباً مباشراً للاختلاط وعدم الفهم وذلك في الحالات التالية: –

أولاً حذف الفعل يجوز حذف الفعل إذا دل عليه دليل : -

أما إذا لم يدل عليه قرينة لفظية أو معنوية فلا يحذف خوفاً من اللبس.

يقول سيبويه :– " هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ".

"واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيدُ وأنت تريدُ أن تقول ليضرب زيدٌ أو ليضرب زيدُ إذا كان فاعلاً (ولا زيداً وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً)..... لأنك إذا أضمرت كفعل الغائب السامع الشاهد إذا قلت: زيداً أنك تأمره هو بزيد فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو : قولك عليك أن يقولوا عليه زيداً لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل، وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يخاطب المأمور....." (١).

وذكره في موضع آخر حيث قال: -

" ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً أو أخبرت عنه بفعل فتقول زيداً تريد اضرب زيداً أو أتضرب زيداً....

وإنما أضمرت الفعل هاهنا وأنت تخاطب لأن المخاطب المُخبر لست تجعلُ له آخر يعمل في المخبر عنه، وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل كأنك قلت قل له ليضرب زيداً أو قل له: اضرب زيداً أو مُره أن يضرب زيداً فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحد أن يضمر فيه فعلان لشيئين " (٢).

---

(١) الكتاب جـ١ صـ٢٥٥.

(٢) الكتاب جـ١ صـ٢٥٧،٢٥٨ مختصراً.

وقال المبرد موضحاً: -

" وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك رأسك والحائط، ورأسه والسيف يافتى.

فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال....

فلو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل نحو: زيداً لو قلت ذلك لم يدر ما الفعل المحذوف [1].

كذا ذكره غير واحد من النحاة [2] ومرادُهم من ذلك أن إضمار الفعل يشترط له إدراك السامع له وبعده عن الغموض والتباس المعنى حيث لم يدرك السامع لمن يتوجه الأمر بالفعل للحاضر أم للغائب ومَثَّل له صاحب البرهان بقوله: –

" في مثل قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [3].

فيمن قرأ بفتح الباء في يسبح فيكون رجال فاعلاً بفعل محذوف، والتقرير يسَبُحه رجال واشترطوا للرفع على الفاعلية ألا يلتبس الفاعل بنائب الفاعل فلو قلنا – يوعظ في المسجد رجال لالتبس أن يكون رجال نائب فاعل فيما أن اللبس حاصل في مثل هذا فلايجوز إضمار الفعل على أن رجالُ فاعل له " [4].

وكذا ذكره أبو حيان فقال: -

" فلا يجوز إضمار الفعل على أن رجال فاعل وفي القياس على ما سُمع من ذلك باعتبار شرطه خلاف فالجمهور على أنه لا يقاس على ما سمع من ذلك وذهب الجرمى ، وابن جنى إلى القياس على ذلك فأجاز أكل

---

(١) المقتضب جـ٣ صـ٢١٢: ٢١٦.

(٢) انظر الخصائص جـ١ صـ٢٧٦ – ومجمع الأمثال جـ١ صـ٥٢.

(٣) من الآية رقم (٣٦، ٣٧) من سورة النور.

(٤) البرهان جـ٣ صـ٢٣٣، ٢٣٤.

الطعام زيد وشرب الماء عمرو، وأوقد النار بكر أي أكله زيد وشربه عمرو وأوقدها بكر " (١).

وهذا يدل على ترك الإضمار عند حدوث اللبس والغموض على السامع.

ثانياً حذف الفاعل:-

وحذف الفاعل غير متعارف عند النحاة ومكروه عندهم لأن الحذف يؤدي إلى التباس الحذف بالاستتار وذلك إذا كان ضميراً.

يقول سيبويه: –

" وإذا قلت – ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم لأن الفعل لا بد له من فاعل.....

وكذلك تقول ضربوني وضربت قومك إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل لأن الفعل قد يكون بغير مفعول و لا يكون الفعل بغير فاعل..... (٢).

وإذا كان سيبويه منع حذفه وتابعه المبرد والفارسي وغيرهم فقد أجازه الكسائي وابن مضاء والسهيلي كما نسب إليه السيوطي (٣).

يقول ابن مالك: -

" وعُرِضَ للفاعل مانع من مفارقته الخبر في جواز الحذف وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه.....فإن من الفاعل ما يستتر فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار والخبر لا يستتر وإذا حذف لدليل أمن التباس كونه مستتر (٤).

---

(١) الارتشاف صـ١٣٢٩.

(٢) الكتاب جـ١ صـ٧٩ فما بعدها.

(٣) المقتضب جـ٢ صـ٦٠ – والمسائل الحلبيات صـ٢٣٧ – راجع شرح الفعل جـ١ صـ٧٧،٧٩ –شرح الكافية جـ٤ صـ١٢٨، ١٢٩ – ونتائج الفكر صـ٦٩ والهمع جـ٢ صـ٢٥٥.

(٤) شرح التسهيل جـ٢ صـ٥١ مختصراً.

وهذا يدل على جواز الحذف لوجود دليل وإلا يلتبس بالمستتر ويقول الفارسى ممثلاً لحذفه: –

" فإن قلت فكيف القول في قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(١).

ولم يذكر الجار والمجرور بعد أبصر كما ذكراً بعد " أسمع " فالقول في ذلك إن حذف الفاعل قد جاز فى قول ناس من أهل النظر في العربية" (٢).

وقال عن قول الشاعر(٣): –

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

ومن استجاز حذف الفاعل ممن خالف سيبوبه جاز على قياس قوله أن يكون من همها صفة للفاعل المحذوف كأنه بدا لها بدو من همها فتحذف الفاعل وتقيم صفته مقامة ولا تضمره في الفعل (٤).

فمن حمل الفاعل على المبتدأ أجاز حذفه والجامع بينهما أن كل واحد متحدّث عنه وكما جاز حذف المبتدأ لدليل فإنه يجوز حذف الفاعل لدليل أيضاً (٥).

ثالثاً: حذف المضاف إذا أمن اللبس عند بعضهم.

يجوز حذف ما عُلم من المضاف وذلك إذا وجُد الدليل على الحذف ويخلفه المضاف إليه في إعرابه.

واختلف النحاة على قولين: -

الأول: للبصريين ومن تبعهم وهو جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له لفظاً ومعنىً كقولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك...

---

(١) من الآية رقم (٣٨) من سورة مريم.

(٢) راجع المسائل الحلبيات صـ٢٣٧ – وشرح الأبيات المشكلة صـ٤٧٧.

(٣) البيت من بحر الطويل من قول الأعشى انظر ديوانه صـ٢٢ – معنى القران الأخفش جـ١ صـ٥٤ – شرح الأبيات المشكلة صـ٦،٢ – المتصف جـ٢ صـ٢١ اللسان زول.

(٤) شرح الأبيات المشكلة صـ٦، ٢.

(٥) انظر المسائل الحلبيات صـ٢٣٩.

الثاني: للكوفيين وهو جواز الحذف بدون شروط وتابعهم ابن مالك وأبوحيان وابن عصفور.

لكن اشترط بعض النحاة أمن اللبس.

يقول سيبويه : " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بأنك أظهرت كل... ولقله التباسه على المخاطب وجاز كما جاز فى قولك ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت ولا مثل أخيه ".(١)

يقول الزمخشري: -

" وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف.....".

ثم رجع فقال: " فإذا كانت التسمية واقعة مع المضاف والمضاف إليه جميعاً فما وجه ما جاء في الأحاديث من نحو: قولهﷺ " من صام رمضان إيماناً واحتساباً..... ".

هو من باب الحذف لا من الإلباس "(٢).

وقال الرضي: -

" وحذف المضاف عند المصنف متوقف على أمن اللبس وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة فلا بأس أن نذكرها أحدها حذف المضاف إذا أمن اللبس..... "(٣).

وهذا يدل على أن الحذف متوقف على أمن اللبس ولا شك أنه شرط مقبول كما أشترطوا أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له لفظاً ومعنى كما فى قولك – ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك وهذا يدل على قوة المذهب البصري هنا.

❁❁❁

(١) راجع الكتاب جـ١صـ ٦٦،٦٥ – شرح التسهيل جـ٣صـ٢٧٢،٢٧١ – الارتشاف جـ٢ صـ٥٣١ – المساعد جـ٢صـ٣٦٧ –المغني صـ٦٥٤ – الدرر المصون جـ١ صـ٣٣٦ – التصريح جـ٢ صـ٥٦.

(٢) شرح المفصل جـ٣ صـ٢٥ مختصراً.

(٣) شرح الكافية جـ١صـ٢٩١.

رابعاً: الخروج على القاعدة المألوفة عند النحاة.

ومن آثار الخوف من اللبس عندهم الخروج على القاعدة

وذلك في عدة مسائل: -

(١) **الابتداء بالنكرة.**

(٢) **العطف على المعنى في باب الفعل والمفعول معه.**

(٣) **حمل أداة النداء "يا، ووا " إلى استعمال آخر.**

(٤) **حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة في المعنى.**

ودراسة هذه المسائل على النحو التالي: –

أولاً الابتداء بالنكرة :–

والابتداء بالنكرة شيء مخالف لما تعارف عليه النحاة من أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والنكرة مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد.

يقول سيبويه: -

" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه بشيء واحد ".

" واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد..... ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت كان إنسانٌ حليماً أو كان رجل منطلقاً كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس " (١).

وهذا مبني على قوله: –

" لأن الابتداء إنما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام (٢).

كذا ذكره النحاة (٣).

وقال المبرد: -

" اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم " كان " المعرفة لأن المعنى على ذلك.

---

(١) الكتاب جـ١صـ ٤٨ مختصراً.

(٢) الكتاب جـ١صـ ٣٢٨.

(٣) المقتضب جـ٣صـ ٢٢٢ وراجع الإنصاف ٦٦/١ وشرح المفصل ٩٢/١ وشرح الجمل ٩٣/١ وشرح الكافية ٢٩٩/٢.

ألا ترى أنك لو قلت: كان رجل قائماً، وكان إنسان طَريفاً لم تفدْ بهـذا معنى لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان وأنه مما يكون وإنما وضع الخبر للفائدة (١).

وقال أيضاً: -

" فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل طريف لم تفد السامع شـيئاً لأن هـذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً وقد فسرنا ذلك في باب " إن " وباب " كان ".... " (٢). ندرك من ذلك أن المبتدأ النكرة لا يفيد ويسبب اللبس على السامع والمـتكلم وذلك لأنه مجهول.

ولذلك قال ابن يعيش: -

" والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم، أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائمـاً، وعالماً في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب.... وقد ابتـدعوا بـالنكرة فـي مواضع مخصوصة لحصول الفائدة " (٣).

ونفهم من ذلك إجماع النحاة (٤) على عدم جواز الابتداء بالنكرة إذا لـم تحصل منها فائدة ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ذُكرت في العديـد مـن كتب النحو لكن المهم هنا أن النكرة إذا كانت لا تفيد يكون فيهـا إلبـاس إذا ابتدأ بها.

---

(١) المقتضب جـ٤صـ ٨٨.

(٢) نفس المرجع جـ٤صـ ١٢٦: ١٢٨.

(٣) ابن يعيش على المفصل جـ١ صـ٨٦.

(٤) راجع أمالي ابن الحاجب جـ٢ صـ٧٤٩ - شرح ابن عقيل جـ١ صـ٢٠٢ - المقاصد النحوية جـ١صـ٥٦٥ - شواهد المغني جـ٢ صـ٨٦٣- الأشباه والنظائر جـ٣ صـ١١٢ -الهمع جـ١ صـ١٠١، ٢٨١.

المسألة الثانية: العطف على المعنى.

وهذا باب واسع عند النحاة وقد قرنه سيبويه بعدم الالتباس على المخاطب.

يقول سيبويه: " هذا من باب أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ".

وتقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاءَ شحمة، وإن شئت نصبت " شحمة " وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كل فقلت ولا كلَ بيضاء.

قال الشاعر أبو دَاود: –

أكل امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقدُ بالليل ناراً [1]

فاستغني عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب..... " [2].

ونفهم من ذلك أن قول العرب – ماكل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة حيث العطف على عاملين وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء و العامل فيها " كل " وقوله شحمة منصوب عطفاً على خبر " ما "[3] و العطف على معمولي عاملين أجازه بعض النحاة ومنعه بعضهم والذي أجاز اشترط شروطاً والذي منع له حجة[4] وهذا ليس موضوعنا وإنما الذي يهمنا هو قول سيبويه " ولقلة التباسه على المخاطب حيث يدرك المخاطب المحذوف

---

(١) البيت من بحر المتقارب راجع أمالي ابن الشجرى جـ١صـ٢٩٦ بدون نسبة – كامل المبرد صـ١٦٣ وأنشد سيبويه لعدي بن زيد العبادي وفي حواشيه " الصحيح أنه لأبي داود الإمادي وكذا نسب إلى عدي في الكامل صـ٤٨٩ راجع المساعد ٣٦٦/٢ والتصريح ٥٦/٢ – والأشمونى ٢٠٦/٢ .

(٢) الكتاب جـ١ صـ٦٦.

(٣) راجع شرح المفصل جـ٣ صـ٢٧ – شرح الكافية جـ٢صـ ٣٤٧.

(٤) راجع المقتضب جـ٤صـ١٩٥ – شرح المفصل جـ٣صـ٢٧ – الارتشاف جـ٢ صـ٦٥٩ – المغني صـ٢٣٢ – المساعد جـ١صـ٤٧١ – الهمع جـ٣صـ١٩٠–.

بسهولة ويسر دون لبس أو اختلاط في الأمر ويكتفى بالمذكور ليدل على المحذوف.

وقد ذكر سيبويه العطف على المعنى وعلاقته باللبس عند حديثه عن المفعول معه.

إذ يقول: " هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوله ".

وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنكَ وعمراً فإنما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا ما شأنك وزيداً أي ما شأنك وتناولك زيداً..... ويدلك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشأن أنك إذا قلت ما شأنك وما عبد الله لم يكن كحسن ما جرَمْ وما ذاك السويق [1] لأنك تُوهمُ أن الشأن هو الذي يلبس بزيد وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد ".

ومن أراد ذلك فهو مُلْغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم....." [2].

وكلام سيبويه يدل على أن قولهم مالك وزيداً، أو ما شأنك وعمراً فيه حمل للكلام على مضمر وينصب على المعية وعلى ذلك عامة النحاة ويرى بعضهم جواز جره [3].

---

(١) السويق: طعام يؤخذ من مدقوق الحنطة والشعير يشرب في الأكثر ممزوجاً بالماء ونحوه سمي بذلك لانسياقه في الحلق وعنى بسويق الكلام هنا الخمر في قول الشاعر: – تكفني سويق الكلام جرمُ وما جرم وما ذاك السويق.

(٢) الكتاب جـ١ صـ٣٠٨،٣٠٧ مختصراً.

(٣) راجع الكتاب جـ١ صـ٣٠٧– شرح المفصل جـ٢ صـ٥٠ – شرح التسهيل جـ٢ صـ٢٥٧ – ارتشاف الضرب جـ٢ صـ٢٨٨ – الهمع جـ٣ صـ٢٤٢ – التصريح جـ١ صـ٣٤٥.

وشرح ابن يعيش هذا الكلام فقال : " ولم يجز رفعه أي الاسم التالي للواو بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرو أن يجمع بينهما، وإنما المراد: ما شأنك وشأن زيد وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملغزاً معين إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزاً فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيداً "(١).

أما عن لزوم نصب الاسم كما ذكر ابن يعيش من قبيل أحسن القبيحين لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها لأن الحال من النكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع محتمل على الجائز وإن كان ضعيفاً عند العلماء (٢).

وقال ابن مالك: -

" لو كان ما بعد الواو منصوباً بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في ما شأنك وزيداً قلت ما شأنك تلابس زيداً دون واو فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار..... "(٣).

ونفهم من ذلك أن الالتباس هنا معناه هو الاختصاص فقولهم :

الشأن يلتبس بالرجل إذا قلت ما شأنك وعمراً، والشأن يلتبس بكذا فيعنى به الاختصاص ولزوم الشخص للكلمة.

❁❁❁

(١) شرح المفصل جـ٢ صـ ٥٠.

(٢) نفس المرجع جـ٢ صـ ٥٠، ٥١.

(٣) راجع شرح التسهيل جـ٢ صـ ١٧٤.

المسألة الثالثة: خروج أداة النداء يا، ووا إلى الندبة

ذكره سيبويه والمبرد[1] وابن السراج وغيرهم أن الندية تكون بـ " يا، ووا " ولم يشترطوا لذلك أمن اللبس وقد اشترط بعض النحاة أمن اللبس.

يقول ابن مالك: " وإذا أمِن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد " يا، ووا " نحو وا من حفر بئر زمزم فلو قيل هنا من حفر بئر زمزم لم يخف اللبس [2].

وقال ابن هشام: -

" وإنما تدخل " يا " إذا أمن اللبس..... ".

وقال السيوطي " ويختص من حروف النداء بحرفين " وا " وهي الأصل و " يا " ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب " [3].

ومما له صلة بباب النداء تعليل المبرد قلب ياء المتكلم المتصلة ألفاً بارتفاع اللبس يقول: " وكل مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلب هذه الياء ألفاً كما في قولك – يا ابنة عمَّي – ابنة عما لأنه لا لبس فيه وهو أخف وباب النداء باب تغيير... " [4].

❁❁❁

المسألة الرابعة: - حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة.

أجاز أكثر النحاة حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة في المعنى وعاملوه معاملتها في العمل فكما قُصدَ بها معنى الثبوت وكما أُضيفت إلى فاعلها في المعنى ونَصَبت تمييزاً أجازوا فيه ذلك إلا أن بعضهم اشترط لجواز ذلك أمن اللبس وعدم الوقوع فيه.

---

(١) راجع الكتاب جـ٢ صـ٢٣١، المقتضب جـ٤ صـ٢٦٨، الأصول جـ١ صـ٣٥٥.

(٢) شرح التسهيل جـ٣ صـ ٤١٤.

(٣) الهمع جـ١ صـ١٧٩.

(٤) المقتضب جـ٤ صـ٢٥٢.

ويقول ابن مالك:

" وأشرت بقولي وإن قصد بثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة إلا أن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس ثم انتقد أبا علي الفارسي لعدم تقييده حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة بأمن اللبس فقال – قلت هكذا قال أبوعلي في التذكرة ولم يقيده بأمن اللبس، والصحيح إن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس[1]".

وكذا ذكره السيوطي في اسم الفاعل المتعدي ثم قال: –

" ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة:

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس راجع[2].....[3]

وهذا يدل على أن أمن اللبس قد يكون عند بعض النحاة دون غيرهم في المسألة الواحدة.

ومما له صلة باسم الفاعل المتعدى إضافته إلى الفاعل دون المفعول.

يقول السيوطى :

"ومن ذلك قال فى "البسيط" يضاف اسم الفاعل المتعدى إلى المفعول دون الفاعل لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تفضى إلى اللبس لعدم تعيين المضاف إليه فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف إليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس فى إضافته إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك "[4].

---

(١) شرح التسهيل جـ٣صـ ٤٣١ مختصراً.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لعبد الله بن رواحة الأنصاري ر اجع هامش شرح التسهيل – الهمع جـ٥ صـ ١٠٥.

(٣) الهمع جـ٥صـ ١٠٥ وراجع الأشموني جـ٣ صـ ١٦، حاشية يس جـ ٢صـ ٧٢.

(٤) الأشباه والنظائر ٣٣٧/١.

المبحث الثالث
اختلاف النحاة في التعليل بأمن اللبس والأخذ به وتأثيره في المعنى

ونأخذ لذلك ثلاث مسائل: -

المسألة الأولى: النعت بالنكرة التي تجري مجرى المعرفة.

المسألة الثانية: القسم على الفعل المضارع المراد به الحال.

المسألة الثالثة: جريان اسم الفاعل على غير ما هو له.

وبيان ذلك على النحو التالي:

المسألة الأولى:

يقول سيبويه : " هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها "

ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك.....

واعلم أنه لا يحسن ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحد ألا ترى أنه لا يجوز ما يحسن بزيدٍ خيرٍ منك لأنه بمنزلة كل الرجل في هذا فإن قلت: مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز وصار بمنزلة أخيك، ولا يجوز في خيرٍ منك لأنه نكرة فلا تثبت به المعرفة ولم يرد في قوله: ما يحسن بالرجل خير منك أن يثبت له شيئاً بعينه ثم يُعرفه به إذا خاف التباساً..... " (١).

(١) الكتاب جـ٢ صـ١٤ وراجع المقتضب جـ٤ صـ٤١١.

وفسّر السيرافي هذا الكلام فقال: -

" يعني أن الرجل معرفة، ومثلك، وخيرٌ منك نكرة وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما لأن الرجل فى هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة لأنه أريد به الجنس ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر(١).

فكلمة سيبويه في قوله ما يحسن بالرجل خيرٌ منك نفى إرادة إثبات شيء بعينه للرجل لتعريفه وخوف التباسه بغيره وهذا التعليل قليل ما نجده عند غيره من النحاة.

المسألة الثانية: القَسمَ على الفعل المضارع المراد به الحال.

كذلك قول سيبويه في باب القسم: –

(وسألته لم لم يجز، والله تفعلُ يريدون بها معنى ستفعل فقال من قبل أنهم وضعوا تفعل هاهنا محذوفة منها لا وإنما تجيء في معنى لا أفعلُ فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى فقلت – فلم ألزمت النون آخر الكلمة فقال – لكي لا يشبه قوله إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا إنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام إن كان ليقول ومخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأن إن تكون بمنزلة " ما "...)(٢).

وهذا الكلام ذكره غير مرة (٣).

وعلق عليه أكثر النحاة وقلما أن يذكروا كلمة " اللبس ".

وقال المبرد مفسراً هذا الكلام: -

" اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النون.... فإن قال قائل فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر، والنهي إذا

---

(١) هامش الكتاب جـ٢ صـ١٣.

(٢) الكتاب جـ٣ صـ١٠٦.

(٣) راجع الكتاب جـ٣ صـ٥١٨،١٤٠.

قال – اضربن زيداً ولا تشتمن عمراً ، وإن شئت قلت – اضرب زيداً ولا تشتم عمراً.... فإن ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال.... فأما الأمر ، والنهي فيفصل بينه ، وبينهما باللام لأن اللام لا تكون في الأمر ، والنهي وكذلك لا تكون في الاستفهام وإنما تفصل بالنون بين القسم، وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال نحو قولك: إن زيد لمنطلق لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق.... فإذا دخلت النون عُلم أن الفعل لا يكون في الحال ألبسته فلذلك لزمت اللام لأنك قدتذكر الأفعال، ولا تذكر المقسم به فتقول – لأنطلق فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال فلهذا أجري ما ذكرت لك [1].

يقول ابن مالك: -

" ومن أجل ندور إفراد النون قلت – لم تغنه اللام غالباً عن نون توكيد، وقد يستغنى بها عن اللام وإن كان المضارع المجاب به القسم منفياً لم يؤكد بالنون إلا إنْ كان نفيه بـ "لا " فحينئذ قد يؤكد بها " [2].

وندرك من ذلك أن مجيء الفعل المضارع الدال على الحال في جواب القسم مقرناً باللام لكي لا يلتبس بغيره كما لزمت النون آخر الفعل أيضاً في جواب القسم.

كذا ذكر النحاة بعد المبرد[3] والذي يهمنا في ذلك أن البصريين منعوا القسم على الفعل المضارع على لفظه وأدخلوا اللام.

يقول ابن عصفور " وإنما لم يجز أن تبقى الفعل على لفظه، وتدخل اللام لأنك لو قلت، والله ليقوم زيد لأدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع.."[4].

---

(١) المقتضب جـ٢ صـ ٣٣٣.

(٢) شرح التسهيل جـ٣ صـ ٧٦.

(٣) راجع شرح الكافية جـ٢ صـ ٣٣٩، شرح التسهيل جـ٣ صـ٢٠٨، المساعد جـ٢ صـ٣١٦، الأشموني جـ٣ صـ٢١٥،٢١٦، شرح الجمل لابن عصفور جـ١صـ٥٢٧، الصبان جـ٣صـ٢١٥،٢١٦.

(٤) شرح الجمل جـ١ صـ ٥٢٨.

ونفهم من ذلك وجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم بالنون لئلا يلتبس بما هو واقع لذلك لا تفارقه النون الخفيفة أو الثقيلة كما لزمته لام القسم.

" فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة " (١).

وعلّق الشيخ عبد الخالق عضيمة في هامش المقتضب قائلاً :- "والعجيب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأي سيبويه" (٢).

وقال ابن يعيش: -

" ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه " (٣).

وقال في موضع آخر: -

" وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال:

ولحاقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك"(٤).

والذي يهمنا من ذلك رأي سيبويه حيث أوجب توكيد المضارع المنتهي بالنون لئلا يلتبس بما هو واقع وكذلك باللام لكي لا يلتبس بما هو خالٍ منها، وهو يدل على أن أمن اللبس له أثر كبير في القاعدة النحوية واهتم به النحاة الأوائل كما تبعهم أكثر النحاة بعدهم.

المسألة الثالثة: جريان اسم الفاعل على غير ما هو له.

وهذه المسألة وقع فيه الاختلاف في الاعتداد بأمن اللبس فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له التزم البصريون إبراز ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب خشية الوقوع في اللبس.

---

(١) الكتاب جـ١ صـ ٤٥٤ ط: بولاق.

(٢) هامش المقتضب ٣٣٣/٢.

(٣) ابن يعيش على المفصل جـ٩ صـ ٣٩.

(٤) نفس المرجع جـ٩ صـ ٤٣.

أما الكوفيون فيرون عدم وجوب الإبراز للضمير وحجة الكوفيون أن العرب قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير ما هو له.

قال الشاعر: –

وإن امـرأً أسَـرىَ إليـكَ ودونـه مـن الأرض مومـاة وبيـداء سملـق

لمحقوقـة أن تـستجيبي دُعـاءهُ وأن يتعلمـى أن المعـان مُوفـق (١)

فترك إبراز الضمير ولو أبرز لقال محقوقة أنت.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجب إبرازه فيه أنه إذا جرى على غير مَنْ هو له أننا أجمعنا على أن اسم الفاعل فـرع علـى الفعل في تحمل الضمير، ولا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه فـي ذلك الشيء، والفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول فقلنا – إنـه إذا جـرى على غير مَن هو له يجب إبراز الضمير ليقع الفرق بين الأصل والفرع (٢).

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى علـى غير من هو له لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ألا ترى أنك لو قلت – زيد أخوه ضارب وجعلت الفعل لزيد، ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلـى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، ويلتبس عليه ذلك، ولـو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس فوجب إبرازه لأنه بـه يحـصل إفهـام السامع ، ورفع الالتباس ، ويخرج على هذا إذا جرى على مَنْ هو له فإنـه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ألا ترى أنك لو قلت – زيـد

---

(١) هذان البيتان من بحر الطويل وهما من كلام الأعشى ميمون بن قيس وقـد أنـشد أولهما الرضي في باب الحال راجع الخزانة جـ١صـ٥٥١، وهـامش الإنـصاف جـ١ صـ٥٨ والاستشهاد به في قوله لمحقوقة فإن هذه الكلمة وقعت خبراً لأن في أول البيتين وهذا الخبر جازٍ على غير مبتدئه يعنى أنه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبراً عنه ومع ذلك لم يبرز الضمير " هامش الإنصاف جـ١صـ٥٨.

(٢) الإنصاف جـ١ صـ٥٨ فما بعدها.

ضاربُ غلامه لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد إذا كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه..... " (١).

وكلام ابن الشجرى يدل على جواز ترك إبراز الضمير مطلقاً سواء أُمِنَ اللبس أم لم يُؤمَنْ عند الكوفيين (٢).

وكذا رجحه البغدادي وغيره (٣).

إلا أن الرضي نقل أن الكوفيين أجازوا ترك إبراز الضمير في الصفة إذا أمن اللبس قال، وأما الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أمن اللبس (٤).

ونفهم من ذلك أن مفهوم أمن اللبس محل خلاف وعدم اتفاق بين النحاة فقد يراه فريق دون الآخر في مسألة واحدة كما ذكرنا.

وإذا تأملنا علاقة أمن اللبس بالمعنى: -

نجد أن النحاة اهتموا بمعنى الكلام ، وكان مدار وضع القاعدة أمن اللبس والخوف من الوقوع فيه، وسعيهم كان له الأثر في سلامة المعنى من الإلغاز، والإلباس، والنأي عن الغموض والإشكال وقد يخرجون عن القياس الذي وضعوه فراراً من اللبس وخدمةً المعنى.

ولو تأملنا كلام النحاة لو جدنا خير دليل على ذلك.

يقول ابن مالك: -

" وقد حملهم ظهور المعنى وأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب ، ومفعول مرفوع كقولهم: خرق الثوبُ المسمار، وكسر الزجاجُ الحجر "(٥).

---

(١) الإنصاف جـ١ صـ٥٩،٦٠.

(٢) أمالي ابن الشجرى جـ٢صـ٥٢.

(٣) الخزانة جـ٢صـ٤١١.

(٤) شرح الكافية جـ١صـ١٥٢، راجع الارتشاف صـ٨٣٢٢.

(٥) شرح التسهيل جـ٢ صـ١٣٢.

وقول ابن يعيش:-

وقوله – بنونا بنو أبنائنا وبناتنا..... إلــخ ألا تــري أنــه لايحسن أن يكون هو المبتدأ لأنه يلزم منه ألا يكون له بنون إلا بنى أبنائــه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس " (١).

وهذا يدل على أن هذا المفهوم متداخل في عقول النحاة وأن اهتمامهم بــه شديد.

✿✿✿

(١) شرح المفصل جـ١ صـ٩٩.

خاتمة البحث

النتائج المستخلصة مما سبق: -

أولاً: - أن تمسك النحاة بأمن اللبس والخوف من الوقوع فيه يظهر لنا دقتهم الشديدة حيث ظهور المعنى وبعده عن الخلل والاختلاط وحرصهم على إيصال المعنى واضحاً لا لبس فيه ولا اختلاط.

ثانياً: - إن أثر أمن اللبس قد أدى إلى ظواهر كثيرة في اللغة منها تقديم ما حقه التأخير والفصل بين المتلازمين والحذف من الجملة ووجوب الإضمار أحياناً وحمل الشيء من باب إلى باب آخر وإعطاء إعراب كلمة إعراب كلمة أخرى وهذا يدل على اهتمامهم بالمعنى.

ثالثاً: - إن العلاقة بين القاعدة النحوية وجلاء المعنى قد أظهره الخوف من اللبس كما تأكدنا أن النحو ليس صناعة لفظية كما يدعى بعضهم.

رابعاً: - اختلاف النحاة في التعليل بأمن اللبس في بعض القواعد النحوية لدليل على تفكيرهم واجتهادهم في القاعدة ويدل على ثراء الفكر الإسلامي في هذا العلم والتعليل بأمن اللبس يختلف من جيل إلى جيل ومن نحوى إلى آخر حسب فهمه وإدراكه للمعنى والقاعدة وحسب كل لهجة.

خامساً: – التعليل بأمن اللبس جاء لحماية النص اللغوي من الخلل ولحماية المتكلم والمخاطب لأن اللغة هدفها الأول المعنى وإيصاله بعيداً عن الغموض والالتباس وهذا يدل على نقاء لغتنا وصلابتها ودقتها.

سادساً: – أمن البس والخوف من الوقوع فيه أدى إلى مخالفة القواعد النحوية المسلم بها أحياناً مثل رفع الفاعل ونصب المفعول الذى لا يختلف عليه اثنان فى هذا العلم كما أدى إلى مخالفة ترتيب الجملة حيث تقديم الخبر والفاعل والمفعول تقديما واجباً إذا خيف اللبس فى العبارة وكذلك تأخير ما حقه التقديم، فإذا وضحت العبارة والفكرة ألتزم النحاة بوضع كل شئ فى موضعه ومعيارهم فى ذلك استقامة المعنى والبعد عن الغموض والإبهام.

سابعاً: – الخوف من اللبس أدى إلى عدم إجازة قواعد قد توقع السامع فى الغموض مثل الابتداء بالنكرة والعطف على المعنى فى قولك مالك وزيداً واسم الفاعل الذى يحمل على الصفة المشبهة فى المعنى... الخ.

ثامناً: – لو تأملنا ما سبق من هذه الدراسة نجد للنحاة عقلاً واعيا وفكراً دقيقاً فى وضع القياس النحوى والقاعدة النحوية حيث وضعوا المعنى أولاً ثم القاعدة، ثانياً : وذلك إيماناً منهم بأن العبارة ثوب الفكرة ووعاء المعنى فإذا اضطرب المعنى ضاعت الفكرة لذلك يعتبر علم النحو ولا فخر علم المعنى والصناعة اللفظية.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان ط: مكتبة الخانجى.

٢- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى – تعليق أحمد مصطفى المراغى.

٣- أمالى ابن الشجرى تحقيق عبدالسلام هارون.

٤- أمالى ابن الشجري تحقيق: د: محمود الطناحى ط: أ ١٩٩٢م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار إحياء التراث العربى.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق: د: محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بمصر.

٧- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د: عبد الحسين مؤسسة الرسالة ١٩٩٩م.

٨- البرهان في علوم القرآن للزركشي دار المعرفة بيروت.

٩- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق فتحى أحمد على الدين – مكة المكرمة ١٤٠١هـ.

١٠- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري مطبعة: عيسى الباب الحلبي.

١١- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة.

١٢- حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام.

١٣- الخصائص لابن جنى تحقيق: محمد على النجار ط دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت.

١٤- خزانة الأدب للبغدادى ط ١.

١٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ط: بولاق ١٢٩٩هـ.

١٦- الدرر اللوامع على جمع الهوامع للشنقيطى دار المعرفة بيروت – ١٩٧٣م.
١٧- شرح أبيات معنى اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٨م.
١٨- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون ط: أ.
١٩- شرح الرضي على الكافية ط دار الكتب العلمية.
٢٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث.
٢١- شرح الكافية للرضي دار الكتب العلمية بيروت.
٢٢- شرح المفصل لابن يعيش دار الطباعة الأميرية بمصر.
٢٣- شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمود حسن أبوناجى.
٢٤- لسان العرب لابن منظور دارصادر.
٢٥- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد مطبعة مصطفى محمد.
٢٦- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨م.
٢٧- المسائل المنثورة تحقيق مصطفى الحيدرى.
٢٨- المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات دار المدنى ١٩٨٠م.
٢٩- المقرب لابن عصفور تحقيق الجوارى.
٣٠- المقتصد فى شرح الإيضاح تحقيق د/ كاظم المرجان.
٣١- المقتضب للمبرد تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه عالم الكتب – بيروت.
٣٢- معانى القرآن للأخفش تحقيق عبدالأمير محمد أمير – عالم الكتب.

٣٣- معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٤- معانى القرآن للفراء عالم الكتب بيروت.
٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ط: دار الفكر.
٣٦- همع الهوا مع شرح جمع الجوامع للسيوطي دار المعرفة بيروت لبنان.

❁❁❁

الحوليات والمجلات:

١ – القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس وخشية الوقوع فيه للدكتور/إبراهيم محمد عبد الله مجلة التراث العربي دمشق العدد ١٠١ كانون الثاني ٢٠٠٦ المحرم – ١٤٢٧هـ جامعة دمشق كلية الاداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية.
٢ – أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي للدكتور رشيد بلحبيب – كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول.
٣ – أسباب التعدد في التحليل النحوي للدكتور: محمود حسن الجاسم – جامعة حلب – كلية الآداب قسم اللغة العربية.

❁❁❁